الأمم المتحدة
A/HRC/24/CRP.2
الجمعية العامة
Distr.: General
13 September 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والعشرون
البند 4 من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

الاعتداء على الرعاية الصحية في سوريا

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – مقدمة

1 - كان تعمُّد استهداف المستشفيات والعاملين الطبيين ووسائل النقل الطبية وإغلاق السبيل أمام الوصول إلى الرعاية الصحية وسوء معاملة المرضى والجرحى واحدة من أكثر سمات النزاع السوري إثارة للانزعاج. ووفقاً لإفادات عديدة جمعتها لجنة التحقيق، تتدخل القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها في الرعاية الصحية وتسخرها لدعم أهدافها الاستراتيجية والعسكرية. وتقود الأدلة التي جمعتها لجنة التحقيق إلى استنتاج لا فكاك منه: فالقوات الحكومية تمنع الرعاية الصحية عن الأشخاص في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمناطق التابعة لها كسياسة عامة. ويتم تنفيذ هذه السياسة من خلال الهجوم على الوحدات الطبية وتعريض المستشفيات للخطر واستهداف العاملين الطبيين والتدخل ضد المرضى الذين يتلقون العلاج. وينقل الضحايا إفادات مفزعة عن المرضى والجرحى الذين يُتركون عند نقاط التفتيش دون تمكينهم من الوصول إلى العلاج الطبي ويتعرضون لهجمات جديدة في المستشفيات ويتعرض الأطباء الذين يقدمون عوناً محايداً للاعتقال والاستهداف. ويوجد أيضاً ما يدل على أن بعض المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة تهاجم المستشفيات في بعض المناطق.

2 - وتتطلب المادة 3، المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، والملزمة لجميع الأطراف في النزاع المسلح غير الدولي في سوريا، أن يتم جمع الجرحى والمرضى والعناية بهم. كما يتيح القانون الإنساني الدولي العرفي أيضاً حماية خاصة للمستشفيات والوحدات الطبية والعاملين في الرعاية الصحية. وينص دستور سوريا الذي اعتُمد في عام 2012 على أن ''تحمي الدولة صحة المواطنين وتوفِّر لهم وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي''. ويحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان الحرمان من الحرية تعسفاً. والحق في الصحة، المكرَّس في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي انضمت سوريا إلى أطرافه، يتضمن التزاماً غير قابل للاستثناء بتأمين حق الاستفادة من المرافق الصحية والحصول على السلع والخدمات الصحية على أساس غير تمييزي، خصوصاً للفئات الضعيفة والمهمَّشة، كما جاء في التعليق العام رقم 14. وتوجيه الهجمات عن قصد إلى المستشفيات والأماكن التي تؤوي المرضى والجرحى والهجمات على الوحدات الصحية التي تستعمل شعارات الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر يمثل جريمة حرب في النزاع المسلح غير الدولي.

3 - وتقدِّم لجنة التحقيق ورقة غرفة الاجتماعات الموضوعية الحالية إلى الدورة الرابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان بهدف إبراز وجود اتجاه مستمر في النزاع الجاري لا يرد ذكره كثيراً في التقارير. والاستنتاجات التالية هي أمثلة ذات دلالة وثَّقتها لجنة التحقيق وهي تعمل في إطار حدودها المنهجية وفي حدود التقييدات التي فرضتها عليها الحكومة في الوصول إلى

المعلومات. والأحداث الموصوفة تدل على أنماط أكثر اتساعاً. وإنكار الرعاية الصحية كسلاح من أسلحة الحرب هو حقيقة بارزة ومروِّعة من حقائق الحرب في سوريا. وعندما ترفض أطراف النزاع في سوريا مبدءاً مفحماً ومقبولاً عالمياً يقول بأن جرحى الأعمال العدائية يجب علاجهم فإن هؤلاء الأطراف ينشؤون بذلك سابقة خطيرة.

ثانياً – الهجمات على المستشفيات والوحدات الطبية

4 - منذ بداية القلاقل في سوريا قامت القوات الحكومية بالهجوم استراتيجياً على المستشفيات والوحدات الطبية لحرمان الأشخاص الذين يُنظر إليهم باعتبارهم تابعين للمعارضة من الرعاية الصحية. وفي مثال من المرحلة الأولى، قامت القوات الخاصة بالإغارة على مستشفى في المعضمية بدمشق وإغلاقه لأنه كان يعالج المحتجين المصابين. وقاموا باعتقال المرضى والأطباء والممرضات.

5 - ومع تصاعد العنف في أوائل عام 2012 قامت القوات الحكومية بقصف المستشفيات الميدانية التي تديرها المعارضة لتقديم العلاج للجرحى. ويشير نمط الهجوم إلى أن القوات الحكومات كانت تتعمد استهداف المستشفيات والوحدات الطبية لتحقيق التفوق العسكري من خلال حرمان المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة ومؤيديهم المحتملين من المساعدة الطبية. ولا تزال هذه الهجمات مستمرة حتى اليوم.

6 - وفي حُمص ظلت المستشفيات والوحدات الطبية تتعرض لهجوم عنيف طوال عام 2012. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس قصفت القوات الحكومية المستشفيات الميدانية في باب عمرو من القرى المجاورة. وتعرضت ثلاثة مستشفيات ميدانية تقدِّم الإسعافات الطارئة للقصف عدة مرات مما تسبب في ضرر بالغ. وتعرضت غرفة العمليات في أحد المستشفيات الميدانية للتدمير بأكملها. ويقول أحد الضحايا، ''إن التحذير الوحيد كان صوت القذيفة عند إطلاقها''. وبعد أن قامت المروحيات الحكومية باستطلاع جوي وقع مستشفى ميداني في القصير هدفاً لقذائف المدفعية طوال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه. ويوضِّح العاملون الطبيون أن المستشفى لم يستعمل أي إشارات مميِّزة، لكي لا يجذب نيران القوات الحكومية.

7 - وكررت القوات الحكومية استهدافها للمستشفيات في تل رفعت أثناء العمليات الحربية الجارية في شمال محافظة حلب في الفترة بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس 2012. وفي 5 نيسان/أبريل، تعرض مستشفى خاص للقصف بالقنابل من الجو وقيل إن الهجوم جاء من مطار منغ. وفي نيسان/أبريل أيضاً، دمَّرت الضربات الجوية مستشفى عاماً في تل رفعت مما أرغمه على إغلاق أبوابه. وحاولت المستشفيات الميدانية أن تواصل تقديم الرعاية ولكنها

تعرضت للهجوم من المقاتلات النفاثة في الفترة من أيار/مايو حتى أوائل آب/أغسطس. وهناك اعتقاد قوي لدى الناجين أن المستشفيات كانت مستهدفة لأنها تقدِّم العلاج لمقاتلي المعارضة والمدنيين الذين ينتمون إلى المعارضة.

8 - وعندما سيطرت القوات المناهضة للحكومة على شرق وجنوب مدينة حلب في 19 تموز/يوليه 2012 تعرض مستشفى الزرزور في ناحية الأنصاري لنيران الهاون من القوات الحكومية التي أصابت الدور الخامس وتعيَّن إخلاء المرضى. وقام المجلس الطبي لمدينة حلب الذي ينتمي إلى المعارضة بإدارة المستشفى وتعرَّض بعد ذلك لهجوم بقنابل الهاون من الحكومة في كانون الأول/ديسمبر 2012 وتعرض للقصف الجوي في شباط/فبراير وآذار/مارس 2013 مما أدى إلى عطب بالغ.

9 - وتعرض مستشفى دار الشفاء في حلب أيضاً لهجمات متكررة في الفترة بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر 2012. ففي 12 آب/أغسطس أطلقت المروحيات دانات المدفعية على المستشفى وأصيب المستشفى في أوائل تشرين الأول/أكتوبر بالمقذوفات. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر استُهدف المستشفى بضربة صاروخية. وأدَّت هذه الهجمات إلى إصابة ومقتل المدنيين قيد العلاج في المستشفى وكذلك العاملين الطبيين كما تسببت في ضرر كبير في البنية التحتية للمستشفى وقللت إلى حد كبير من قدرته على معالجة المرضى. وفي 11 آب/أغسطس 2012 هوجم المستشفى الحكومي في طفس، بمحافظة درعا، بعد أن قامت مروحيات الحكومة بمسح المنطقة. وتم إخلاء بعض المرضى الذين كانوا يتلقون العلاج في ذلك الوقت في حين قُتل البعض الآخر في الهجوم. وفي 20 حزيران/يونيه 2013، ألقت مقاتلة نفاثة قنبلة على المستشفى الوطني في الرقة ونتج عن ذلك تدمير كامل لوحدة الرعاية المكثَّفة وإصابة ثلاثة أعضاء من الهيئة الطبية.

10 - وفي حزيران/يونيه 2012 بدأت القوات الحكومية حملة استهداف منسَّقة على مستشفيات ميدانية في الحفَّة باللاذقية. وقصف مستشفى ميداني واحد مقام في منزل خاص في قرية جنجل، يوم 5 حزيران/يونيه، وقُصف مستشفى ميداني آخر يعمل من مسجد في قرية الزنكوفة يوم 13 حزيران/يونيه. وكانت هذه المستشفيات الميدانية تقدِّم الإسعافات الأوَّلية للمرضى والجرحى ويعمل بها متطوعون وعدة أطباء وممرضات. وطوال شهر كانون الأول/ديسمبر 2012 وشهر كانون الثاني/يناير 2013 هاجمت القوات الحكومة مستشفيات ميدانية في مخيَّم اليرموك بدمشق. وأصابت نيران الهاون مستشفى فايز حلاوة ومستشفى الباسل عدة مرات، مما ألحق أضراراً واسعة ببنيتهما التحتية وبقدراتهما على تقديم المعونة الطبية.

11 - وقصف مستشفى الهدى الخاص في سبينه، بدمشق، يوم 25 تموز/يوليه 2012. ويضم المستشفى، إلى جانب طابق مخصَّص للمقاتلين الجرحى، جناحاً للولادة ووحدة لرعاية الصدمات الطارئة. ويعتقد الناجون وشهود العيان أن المستشفى قُصف عمداً من قاعدة عسكرية حكومية في جبل قاسيون. وأصيب المستشفى المجاني الخاص في أريحا بإدلب بالصواريخ يوم 28 آب/أغسطس 2012. ودمَّر الهجوم جناح الطوارئ. وفي اليوم التالي، أي في 29 آب/أغسطس، قامت القوات الحكومية والمناصرة لها بالإغارة على المستشفى ودمَّرت المعدات وتحرشت بالعاملين الطبيين وأتهمتهم بتقديم العلاج الطبي لمقاتلي المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة. وأوضح أحد الأطباء الموجودين أثناء الهجوم قائلاً: ''إذا قام الأطباء بعلاج مقاتلي المقاومة فإنهم يعتبرون جزءاً من المقاومة''. وتعرض مستشفى السعيد الخاص في حيّ العرفي، بمدينة دير الزور، الذي يعالج الجرحى من المدنيين والمقاتلين على السواء، للاستهداف مراراً في الفترة بين 19 تموز/يوليه و26 تشرين الثاني/نوفمبر من جانب قوات الحكومة المتمركزة على ضفاف نهر الفرات. وتم قصف هذا المستشفى خمس مرات، مما أدى إلى إصابة العديد من المرضى والعاملين الطبيين. وأُغلق المستشفى بسبب ما لحقه من أعطاب.

12 - وفي عام 2013 تعرضت المستشفيات في درعا لهجوم متضافر. ومنذ شباط/فبراير، وبعد انسحاب القوات الحكومية من جاسم تعرضت المستشفيات الميدانية داخل المدينة عدة مرات للقصف بالقنابل والقصف الجوي. وأضطر الأطباء والمتطوعون الطبيون العاملون في المستشفيات الميدانية إلى تغيير أماكنهم كل بضعة أيام لتجنب استهدافهم. ومنذ شباط/فبراير قصفت المستشفيات الميدانية في طارق الأسد في درعا البلد بصورة مستمرة تقريباً، مما أدى إلى مقتل أطباء ومرضى. ومع استمرار هذه الهجمات، اضطرت المستشفيات الميدانية حرفياً إلى العمل تحت الأرض واضطرت إلى العمل في أقبية البيوت.

13 - وقامت المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة هي الأخرى بالهجوم على مرافق طبية. ففي 14 نيسان/أبريل 2012 قام 250 مقاتلاً من كتيبة الفاروق بالهجوم على المستشفى الوطني في جورة الشياح في إطار عملية هجومية عسكرية على مدينة حمص. وبعد مقاومة استمرت عدة أيام من القوات الحكومية سيطرت كتيبة الفاروق على المستشفى. ولم تتخذ الكتيبة أي احتياطات لتجنُّب إصابة المدنيين أو حماية المرضى والجرحى أثناء الهجوم. وردت القوات الحكومية بقصف جوي أدى إلى تدمير كبير في المستشفى يوم 17 نيسان/أبريل.

14 - وفي حادثة وقعت مؤخراً في أواخر أيار/مايو 2013 هاجمت المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة المستشفى الوطني في درعا وتسببت في إحداث أضرار جسيمة. وقال أحد أعضاء كتيبة الجيش السوري الحر التي هاجمت المستشفى إن مجموعته تعتقد بأنه كان هناك قرابة

50 مريضاً في المستشفى، وأنهم جميعاً ينتمون إلى الحكومة. وعندما صدرت الأوامر بالهجوم على المستشفى، لم يحتج أي من المقاتلين بأن المستشفى يتمتَّع بالحماية ولم يصدر أي تحذير قبل الهجوم.

ثالثاً – تعريض المستشفيات للخطر

15 - يشكِّل وضع أهداف عسكرية داخل المستشفيات إخفاقاً في اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنين من آثار الهجوم. وهذه الأفعال تنتهك أيضاً الالتزام الأساسي باحترام وحماية الوحدات الطبية. واستعمال المستشفيات خارج وظيفتها الإنسانية من أجل القيام بأعمال تضر بالعدو، مثل إيواء المقاتلين الأصحَّاء أو تخزين الأسلحة أو الذخائر أو كنقاط رقابة عسكرية أو دروع للأعمال العسكرية يؤدي إلى ضياع حمايتها وتعريضها لخطر الهجوم. وقد يؤدي ذلك إلى منع تقديم العلاج الطبي المحايد وتعريض المرضى والعاملين الطبيين للخطر وتهديد الوظيفة الإنسانية للمرافق الطبية. وفي نهاية المطاف يولِّد ذلك أثراً خطيراً على الوفاء بالالتزام بموجب المادة 3 المشتركة بتوفير الرعاية للمرضى والجرحى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإخفاق في احترام شعار اتفاقيات جنيف يقوِّض غرضها الحمائي.

16 - وفي 22 آذار/مارس 2011، دخلت القوات الحكومية المستشفى الوطني في مدينة درعا، وأخلت المستشفى من كل الموظفين الطبيين غير الأساسيين ووزَّعت القناصة على سطح المستشفى المطل على المسجد العمري. وفي اليوم التالي، أطلقت القناصة النيران على المتظاهرين. وظل القناصة يحتلون المستشفى الوطني حتى أيار/مايو 2013، حيث أطلقوا النار على المرضى والجرحى الذين يحاولون الاقتراب من مدخل المستشفى. وواصلت قوات الأمن أيضاً احتلال المستشفى حتى ذلك التاريخ، للتأكد من أن جنود الحكومة وحدهم أو المدنيين من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في درعا هم الذين يتلقون الرعاية. وفي أواخر أيار/مايو 2013، هاجمت القوات المسلحة المناهضة للحكومة المستشفى الوطني في درعا.

17 - ومع انسحاب القوات الحكومية من جاسم في شباط/فبراير 2012، احتفظ الأمن العسكري بالسيطرة على مستشفى أمل حتى 28 نيسان/أبريل 2013 وانتشرت ثلاث دبابات على الأقل في فناء المستشفى ومع ذلك ظل المستشفى مستمراً في أداء عمله.

18 - وفي حُمص قامت القوات الحكومية بأعمال عدائية منطلقة من عدة مستشفيات. وفي نيسان/أبريل 2018 أنشأت القوات الحكومية نقطتي تفتيش عسكريتين في محيط مستشفى الرستن. وبعد هجوم من مقاتلي المعارضة احتلت القوات الحكومية المستشفى ونشرت الأفراد العسكريين والقناصة والدبابات في فناء المستشفى. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر 2012 لم يعد

بوسع المرضى والجرحى الاقتراب من المستشفى خوفاً من إطلاق النار عليهم وقالوا ''إن المستشفى أصبح قاعدة عسكرية''. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2011 على الأقل، احتلت القوات المسلحة الحكومية مواقع داخل المستشفى الوطني في القصير بولاية حُمص. وفي 2012، أصيب الجرحى والمرضى الذين يلتمسون الرعاية الطبية برصاص القناصة من اتجاه المستشفى. كما تم أيضاً استهداف المارة والمقيمين بالقرب من المستشفى. وعندما بدأت الحكومة عملية القصير في أيار/مايو 2013 نشرت الدبابات والمدفعية الثقيلة داخل المستشفى. ووضع القناصة والدبابات وحاملات الجنود المصفَّحة والمدفعية الثقيلة أيضاً حول مستشفى عبد القادر الشقفة العسكري وداخل مبنى المستشفى في الوعر بمحافظة حُمص. ويقول موظفو المستشفى السابقون إن المستشفى استُعمل لانطلاق الهجمات على ناحيتي الوعر وجورة الشياح في أيار/مايو 2013.

19 - وتصف الإفادات منذ حزيران/يونيه 2012 احتلال المستشفى الوطني في الحفة، بمحافظة اللاذقية، من جانب الجنود والأفراد العسكريين. واستهدفت القناصة التي تمركزت على سطح المستشفى كل من يقترب من المستشفى ومنعتهم من الحصول على العلاج الطبي.

20 - وفي أيلول/سبتمبر 2012، قامت كتيبة من جيش سوريا الحر في موحسن بدير الزور بإقامة مجمَّع سكني في مدرسة أوَّلية مما عرَّض المستشفى الميداني الواقع في المدرسة العليا المجاورة للهجوم. وفي 9 أيلول/سبتمبر و29 أيلول/سبتمبر استهدفت الغارات الجوية من المقاتلات النفاثة هاتين المدرستين وتسبب ذلك في أضرار كبيرة في المستشفى الميداني. وأثناء العملية الهجومية للجيش السوري الحر على حلفايا في حماة في الفترة 18 - 20 كانون الأول/ديسمبر 2012، هاجمت كتيبة أخرى من الجيش السوري الحر نقاط المرور المحيطة بالمستشفى الوطني وسيطرت على المستشفى. واستعملت القوات الحكومية المستشفى الوطني قاعدة لها.

رابعاً - استهداف العاملين الطبيين ووسائل النقل الطبية

21 - كان أحد أكثر الاتجاهات سوءاً في العنف المسلح في سورية هو استهداف العاملين في مجال الرعاية الصحية. فقد تعرَّض سائقو سيارات الإسعاف والممرضات والأطباء والمتطوعون الطبيون للهجوم والاعتقال والاحتجاز غير القانوني والاختفاء. وكانت القوانين المناهضة للإرهاب الصادرة في 2 تموز/يوليه 2012 قد تضمَّنت بالفعل تجريم تقديم المعونة الطبية إلى المعارضة. وتنتهك القوانين 19 و20 و21 القاعدة التي يتضمنها القانون الإنساني الدولي العرفي بأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال معاقبة أي شخص لقيامه بأنشطة طبية تتفق مع الأخلاقيات الطبية بغض النظر عن الشخص المستفيد من هذه الأنشطة.

22 - وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه 2011 قامت القوات الحكومية بموجة من أعمال الاعتقال ضد المهنيين الطبيين في دمشق. وفي نيسان/أبريل، اعتُقل خمسة أطباء يعملون في مستشفى الفتح ومستشفى المواساة الجامعي بعد أن رفضوا الامتثال لأوامر المخابرات العسكرية بعدم تقديم العلاج للمتظاهرين المصابين. وتعرض ثلاثة أطباء للتعذيب في الاحتجاز لدى مخابرات القوات الجوية. وألقت القوات الأمنية القبض على صيدلي في المعضمية وعذبته بعد اتهامه بتقديم العلاج للمحتجين. وفي حزيران/يونيه 2011 استدعي طبيبان يعملان في مستشفى تشرين العسكري إلى فرع الأمن العسكري رقم 291 في كفر سوسة حيث تم احتجازهما واستجوابهما عن الأنشطة الجارية لدعم المتظاهرين وتعرضوا لسوء المعاملة. وبعد الإفراج عنهما قامت إدارة الخدمات الطبية بتسريحهما من الخدمة.

23 - وقامت وكالات المخابرات وإنفاذ القانون بإخفاء العاملين الطبيين قسراً بسبب تقديم العلاج لمن يعتقد أنهم من مؤيدي المعارضة. ومنذ حزيران/يونيه 2011 وحتى أوائل عام 2012 قامت دوائر الأمن الحكومية بالإغارة على مستشفى باب السباع الوطني في حمص وقامت باعتقال الأطباء والممرضات. وأوضحت إحدى الممرضات قائلة: ''في وقت من الأوقات لم يبق أي طبيب في المستشفى''. وأثناء عام 2012، قامت القوات الحكومية بموجة من الاعتقالات والإعدامات بدون محاكمة ضد الهيئة الطبية العاملة في مستشفى الزرزور التابع للمقاومة في حلب. وفي حزيران/يونيه 2012 قامت استخبارات القوات الجوية باعتقال ثلاثة مهنيين طبيين في المستشفى. وبعد ثلاثة أيام اكتُشفت جثثهم محترقة. وفي تموز/يوليه 2012، اختفى الدكتور نور مكتبي أحد كبار الأطباء في مستشفى الزرزور. وفي كانون الأول/ديسمبر 2012 عثر عليه ميتاً. واختفى مساعد جراحة من مستشفى الزرزور في تشرين الأول/أكتوبر 2012. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر 2012 اختفى طبيب التخدير من المستشفى في نقطة تفتيش تحت سيطرة الحكومة في طريق عودته من حلب إلى بيته.

24 - وفي أوائل 2012 اعتقل جنود الفرقة السادسة طبيباً أثناء قيامه بعلاج المرضى في مستشفى حكومي في إدلب. وفي شباط/فبراير 2012 اعتقلت القوات الحكومية طبيباً كان يعالج جنود جيش سوريا الحر في مستشفى ميداني في اللاذقية. وفي 28 حزيران/يونيه 2012 قامت الشرطة في دمشق باعتقال واحتجاز ممرضة وتعريضها لتعذيب نفسي أثناء استجوابها للحصول على معلومات عن المرضى الذين قامت بعلاجهم.

25 - وفي كثير من الأحيان يواجه الأشخاص الذين يحصلون على العلاج في المستشفيات الميدانية الاعتقال والاستجواب لمعرفة أسماء ومواقع المستشفيات والأطباء الذين وفروا لهم الرعاية الطبية. وأدى ذلك إلى القبض على الأطباء وفق ما تم تسجيله في درعا في نيسان/أبريل

وتموز/يوليه 2011. وفي عامي 2012 و2013 قيل إن قوات الأمن الحكومية تبحث عن أطباء يعملون في المستشفيات الميدانية في حمص لقيامهم بتوفير الدعم للمعارضة. وبعد عملية القوات البرية الحكومية في الحفة باللاذقية في حزيران/يونيه 2012 قام مقاتلو الميليشيات الحكومية بقتل طبيب يعمل في المستشفى الميداني الذي يعمل من مسجد قرية الزنكوفة.

26 - وجرى أيضاً استهداف الأشخاص الذين يقومون بتوصيل الإمدادات الطبية. ففي آذار/مارس 2012 ذكرت الأنباء أن قوات الأمن الحكومية وضعت اسم صيدلي أنشأ عيادات إسعاف في إدلب في قائمة المطلوبين باعتباره إرهابياً وعضواً في المعارضة المسلحَّة. وفي آب/أغسطس 2012 أوقف ضباط نقطة تفتيش حكومية في عثمان بحمص سيارة إسعاف تقوم بتوصيل إمدادات طبية وقاموا بتفتيشها. وأُخذ سائق سيارة الإسعاف إلى إحدى دوائر المخابرات. وبعد أسبوعين سلَّمت المستشفى الوطني في درعا جثته وعليها آثار إصابات كبيرة تدل على تعذيب شديد.

27 - ومنذ بداية النزاع قُتل على الأقل 20 سورياً من متطوعي الهلال الأحمر العربي السوري، وفي بعض الحالات كان ذلك برصاص القناصة، أثناء مساعدة الجرحى أو توصيل مواد الإغاثة. وقامت الحكومة باعتقال عشرات آخرين واحتجازهم. وفي 7 أيلول/سبتمبر 2011 تعرضت سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر كانت تنقل المدنيين الجرحى للهجوم بجوار نقطة تفتيش حكومية في الحامدية، بحمص، مما أدى إلى مقتل مساعد طبي وإصابة ثلاثة آخرين. وفي أيار/مايو 2012، توقفت وحدة الهلال الأحمر العربي السوري في أعزاز بحلب عن عملها على الجبهة بعد أن عانت من نيران القناصة المستمرة في أثناء محاولتها إخلاء الجرحى. وفي أيار/مايو أيضاً تعرض مكتب الهلال الأحمر في أعزاز للقصف. وفي تموز/يوليه 2012 قتل أحد متطوعي الهلال الأحمر برصاص القناصة بالقرب من مسجد عبد العزيز ناحية المحطة في درعا، بينما كان يقوم بواجبات إنسانية. وفي 24 آب/أغسطس 2012 أطلق أحد قناصة الحكومة النار على ممرض تابع للهلال الأحمر بالقرب من المسجد العمري في درعا. وكان جندي القناصة على بُعد 200 متر ويستطيع أن يرى الزي الخاص بالممرض وشعاره المميز. وفي أوائل أيلول/سبتمبر 2012، أطلق أحد القناصة في ناحية الميدان بمدينة حلب النار على أحد عمال الطوارئ الطبيين الذي كان يرتدي الزي الطبي الكامل ويحمل حقيبة طبية عليها شعار الهلال الأحمر. وفي آذار/مارس 2013 استولت القوات الحكومية على سيارة إسعاف للهلال الأحمر في جوبر بدمشق. وتم اعتقال العاملين بسيارة الإسعاف، وجميعهم يرتدي الزي الذي يحمل شعار الهلال الأحمر، واحتجازهم لدى الدوائر الأمنية لمدة 10 أيام.

28 - ومؤخراً، قتل جراح سوري يعمل في مستشفى بحلب تديره منظمة أطباء بلا حدود. وعثر على جثته يوم 3 أيلول/سبتمبر 2013. وكان يقوم بعلاج ضحايا النزاع.

29 - ويشير هذا النمط الثابت بوضوح إلى أن القوات الحكومية تتعمد استهداف العاملين الطبيين لاكتساب تفوق عسكري من خلال حرمان المعارضة ومن يعتبرون داعمين للمعارضة من الحصول على المساعدة الطبية في حالة الإصابة. وفي حين تستمر الحكومة في مضايقاتها واستهدافها للموظفين الطبيين إلاّ أن ذلك انحسر فيما يبدو في عام 2013 بسبب مغادرة عدد كبير من الأطباء البلاد أو قبولهم التقييدات التي تفرضها القوات الأمنية على المستشفيات.

30 - وترك أطباء آخرون المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة وحاولوا كفالة استمرار الرعاية الطبية في المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة. ومع ذلك، توجد مؤشرات متزايدة على أن بعض المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة لا تراعي هي الأخرى العاملين الطبيين. ففي أواخر نيسان/أبريل 2013، تم احتجاز الطبيب المشرف على مستشفى ميداني في شمال مدينة حلب على يد أفراد من جبهة النصرة بعد أن رفض تعليق رايتهم في المستشفى، وأصر على أن المستشفى مكان محايد. واحتجزت لجنة الشريعة هذا الطبيب لعدة أيام.

31 - ووثقت اللجنة حالة واحدة استهدفت فيها إحدى مجموعات المعارضة المسلحة سيارة إسعاف. وحدث ذلك يوم 16 آب/أغسطس 2013 عندما هاجم مقاتلون من كتيبة حمد عبد الجليل سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر الكردي في الحسكة، وقتلوا المريض وسائق السيارة والمساعد الطبي. وقبل إطلاق النار على سيارة الإسعاف التي تحمل علامات واضحة كان المقاتلون قد استهدفوا السيارة بجهاز تفجير يدوي الصنع في طريق العين - الدرباسية.

خامساً - التدخل في الرعاية وسوء المعاملة

32 - قامت القوات الأمنية باعتقال واحتجاز الجرحى في المرافق الطبية بزعم أن الجروح الناجمة عن طلقات الرصاص أو الشظايا تمثل دليلاً على المشاركة في أنشطة المعارضة. والصياغة الفضفاضة للمادة 10 من القانون 19 تسمح بتطبيقها بطريقة تتطلب من الأطباء الإبلاغ عن المرضى في جميع الحالات، وهو ما يتعارض مع إصرار القانون الإنساني الدولي على أن ''الأشخاص العاملين في الأنشطة الطبية لا يرغمون على أداء أفعال أو القيام بأعمال تتناقض مع الأخلاقيات الطبية أو القواعد الطبية الأخرى المصممة لفائدة الجرحى والمرضى''. وفي عدة حالات، رفض الموظفون الطبيون معالجة أشخاص خوفاً من تعرضهم للاعتقال. وفي محافظات حلب ودمشق ودرعا ودير الزور وحماه وحمص وإدلب واللاذقية منعت القوات الحكومية تقديم العلاج للجرحى والمرضى على أساس طائفي أو سياسي. وقد أصبحت الرعاية الصحية ذات

طابع عسكري إلى درجة أن الكثيرين ممن يحتاجون إليها يختارون عدم التماس المساعدة الطبية في المستشفيات خوفاً من الاعتقال أو الاحتجاز أو التعذيب أو القتل. ومن خلال مثل هذه التدابير تعمَّدت الحكومة عرقلة جهود المرضى والجرحى للحصول على المساعدة.

33 - وعندما تعمد القوات الحكومية إلى استغلال الرعاية الطبية لدعم أهدافها الاستراتيجية والعسكرية فإنها تمارس قسوة بالغة ضد المرضى والجرحى. وسجلت اللجنة إفادات متطابقة تغطي فترة النزاع وتتحدث عن سوء معاملة الأشخاص في المستشفيات العسكرية وتعذيبهم. وهناك أدلة قوية على التواطؤ بين المستشفيات العسكرية ومختلف الوكالات الأمنية في استعمال التعذيب.

34 - وفي الفترة بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس 2011 قام ضباط الأمن، وأحياناً بمشاركة العاملين الطبيين، بضرب الأشخاص الموجودين في جناح صدمات الطوارئ في مستشفى تشرين العسكري بدمشق. وكان معظم ضحايا سوء المعاملة هذه من المحتجين الذين أصابتهم قوات الحكومة.

35 - ويوجد في مستشفى حلب العسكري جناح للاحتجاز يشرف عليه فرع الأمن العسكري في حلب. ويقول الأطباء والموظفون الطبيون السابقون الذين كانوا يعملون في المستشفى في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2011 وكانون الأول/ديسمبر 2012 إن المرضى في هذا القسم كانوا يخضعون لحراسة مشدَّدة من جانب ضباط الأمن وكانوا يقيدون إلى الأسرَّة معصوبي العينين. وكان أفراد الأمن يعملون كوسطاء بين المريض والطبيب وفي كثير من الأحيان يمنعون الرعاية الطبية كوسيلة تكتيكية للتعذيب والاستجواب.

36 - وأدلى المرضى السابقون والأطباء والعاملون الطبيون بأقوال متطابقة تصف المعاملة المقلقة ضد الأشخاص في المستشفى العسكري رقم 601 في المزة بدمشق. وتشير هذه الإفادات إلى اختيار بعض المهنيين الطبيين للمساعدة في ممارسة سوء المعاملة. ومنذ عام 2011، كانت وحدات الأمن العسكري والمخابرات العسكرية ومخابرات القوات الجوية والإدارة الأمنية في الفرقة الرابعة للجيش السوري والحرس الجمهوري ينقلون المحتجزين إلى أجنحة أمنية منفصلة داخل المستشفى. وكان المحتجزون، بما فيهم الأطفال، يتعرضون للضرب والحرق بأعقاب السجائر ويخضعون للتعذيب مع تعمد إيذاء الإصابات السابقة. وتعرض كثير من المرضى للتعذيب حتى الموت في هذا المرفق.

37 - وتشير إفادات متطابقة من مستشفى عبد القادر الشقفة العسكري في الوعر، بحمص، إلى أن ضباط الأمن كانوا يعذبون الأشخاص المنقولين للعلاج الطبي من نيسان/أبريل 2011 حتى أيلول/سبتمبر 2012. وكانت الأوامر تصدر للأطباء للإبقاء على الضحايا أحياء لكي

يمكن مواصلة استجوابهم. ويصف شهود العيان كيف كان المرضى يقيدون إلى الأسرَّة معصوبي الأعين ويحصلون على الحد الأدنى من الغذاء والماء ويخضعون لمعاملة قاسية.

سادساً – الخلاصة

38 - يؤدي العنف ضد الرعاية الصحية إلى آثار مركَّبة كبيرة ويسبب زيادات هائلة في الوفيات بين المرضى والجرحى. ويؤدي تعطل الخدمات الطبية أثناء الحرب إلى آثار غير متناسبة على الشرائح الضعيفة من السكان، مثل الأطفال دون سن الخامسة والأمهات المرضعات والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وفي سورية، تتفاقم معاناة هؤلاء الأشخاص بسبب سلوك أطراف النزاع. وتتضمن التقارير السابقة للجنة توثيقاً لكيفية قيام القوات الحكومية والمجموعات المسلحة المناهضة للحكومة باستخدام حرب الحصار ومنع مرور المعونة الإنسانية والضرورات الأساسية، بما في ذلك الأدوية والإمدادات الطبية. وهذه الأساليب تولِّد عواقب طويلة الأجل على قدرة المجتمعات بأكملها على علاج المشاكل المتصلة بالحرب ومشاكل الرعاية الصحية المزمنة.

39 - وقد تفتت نظام الرعاية الصحية في سورية على جانبي خطوط النزاع. وتقول الأونروا إنه تم إغلاق 32 مستشفى من المستشفيات العامة الثمانية والثمانين في البلد، منها 26 مستشفى في حلب ودمشق وحمص ودير الزور، وهي المحافظات الأربع التي تأثرت أكثر من غيرها بالنزاع. وأبلغت الحكومة في آذار/مارس 2013 أن 10–15 في المائة من الأطباء قد غادروا البلد. وفي المناطق المتنازع عليها، توقف نظام الرعاية الصحية إلى حد كبير وحل محله نظام مرتجل لا يكفي بالغرض، ويتعرض دائماً لتهديد الهجوم من القوات الحكومية. أما المستشفيات التي ظلت تعمل تحت سيطرة الحكومة فإنها تفتقر في كثير من الأحيان إلى الحياد.

40 - وقامت القوات الحكومية بالاعتداء على الضعفاء والجرحى والمرضى مستغلة احتياجهم إلى المعونة الطبية لدعم أهدافها العسكرية. ومن خلال الهجوم على المراكز الطبية واستعمال المستشفيات كقاعدة للعمل العسكري واستهداف الموظفين الطبيين والتداخل مع المرضى الذين يتلقون العلاج، فإن القوات الحكومية تواصل بذلك سياسة منسَّقة لمنع المعونة الطبية عن الأشخاص الذين ينتمون إلى المعارضة المسلحة أو يشكلون جزءاً منها. وكانت الجهود الأولى لإضفاء الطابع الإنساني على الحرب تركز على حماية المرضى والجرحى والأشخاص الذين يقدمون الرعاية لهم. ويتضح من الحوادث والأنماط المسجلة أن أعمال الحكومة السورية منذ عام 2011 وحتى الآن كانت تمثل خيانة لهذا المبدأ الأساسي واستهتاراً به.

41 - والأحداث الموثَّقة لهجوم المجموعات المسلَّحة المناهضة للحكومة ضد المستشفيات تثير قلقاً خطيراً، نظراً لأنها تثبت استهتاراً بمركز المرافق الصحية التي تتمتع بحماية خاصة وإخفاقاً في مراعاة الاحتياطات لتجنب وقوع ضحايا بين المدنيين وحماية المرضى والجرحى.

42 - وتؤكد لجنة التحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية توصياتها (A/HRC/24/46) المتعلقة بضرورة كفالة حماية المواطنين والامتثال للقانون الإنساني الدولي. ويجب أن يحترم أطراف النزاع الحماية الخاصة التي تتاح للمرافق الطبية والموظفين الطبيين. وتناشد اللجنة الحكومة الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل كفالة الحق في الصحة، وهو حق يرتبط ارتباطاً وثيقاً لا انفصام له بالحقوق في الحياة والكرامة الإنسانية وعدم التمييز والمساواة وحظر التعذيب وسوء المعاملة.